

مساهمة التكنولوجيا المالية في الشمول المالي في الدول العربية - بالإشارة إلى المؤسسات المصرفية الجزائرية -

The Contribution of FinTech to Financial Inclusion in Arab Countries -With Reference to Algerian Banking Institutions-

عبدیش عمر^{1*}، بونعجة سحنون²

¹ مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة تيسمسيلت، (الجزائر)،

abdiche.omar@univ-tissemsilt.dz

² جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، bo.sahnoune@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/07/31

تاريخ القبول: 2025/07/02

تاريخ الاستلام: 2024/10/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التقنيات والابتكارات التكنولوجية التي تعتمد عليها المصارف والمؤسسات المالية في إيصال خدماتها، وتوضيح مساهمة التكنولوجيا المالية وأدواتها في تطوير الخدمات المالية للمؤسسات المالية المصرفية، وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من العملاء بهدف الوصول إلى درجة متقدمة من الشمول المالي، حيث تأتي أهمية الدراسة في توضيح أدوات ومنتجات التكنولوجيا المالية وكذا مؤشرات وأبعاد الشمول المالي في العالم وبعض الدول العربية ومدى تطبيقها في المصارف الجزائرية، وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية قد ساهمت بشكل كبير وفعال في تطوير الخدمات المالية والمصرفية للمؤسسات المالية بشكل عام، والرفع من درجة الشمول المالي سواء في العالم أو الوطن العربي وأيضاً في المصارف الجزائرية.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، المؤسسات المالية، الخدمات المالية.

Abstract:

This study aims to study the technologies and technological innovations that banks and financial institutions rely on to deliver their services and to clarify the contribution of financial technology and its tools in developing financial services for banking financial institutions and delivering them to the largest possible number of customers to reach an advanced level of financial inclusion. The importance of the study lies in clarifying the tools and products of financial technology, as well as the indicators and dimensions of financial

inclusion in the world and some Arab countries, and the extent of its application in Algerian banks. This study concluded that financial technology has contributed significantly and effectively to developing financial and banking services for financial institutions in general and raising the level of financial inclusion, whether in the world or the Arab world, also in Algerian banks.

Keywords: Financial Technology, Financial Inclusion, Institutions Financial, Financial Services.

1. مقدمة :

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة تكنولوجية تجلت معالمها على جميع القطاعات على غرار القطاع المالي الذي لم يكن يستثنى من ذلك التطور ، والذي ساهم في انتاج أدوات مالية كثيرة التي عملت بدورها على تطوير حقيقي في الصناعة المالية والمصرفية، وبفضل هذا التطور الحاصل في لتكنولوجيا وانتشارها العالمي أضحت تلك التكنولوجيا جزءا أساسيا من حياة الانسان، وهذا ما دفع البنوك وكذا المؤسسات المالية الى الاستفادة منها، والعمل على توظيف ابتكارات مالية لتحسين تقديم خدمات مصرفية متطورة وشاملة الى عملائها، بهدف الوصول إلى مستوى من الشمول المالي الذي أمسى ضرورة ملحة لنشر الخدمات المالية لجميع الفئات الاجتماعية.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية الآتية: هل ساهمت التكنولوجيا المالية في تطوير درجة الشمول المالي من خلال تطبيقاتها المستخدمة في المؤسسات المصرفية العربية والجزائرية؟

1.1 أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة والتي تمثل عناصر هذا البحث في النقاط التالية:

- الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية؛

- الشمول المالي، أبعاده ومؤشراته؛

- التكنولوجيا المالية ومساهمتها في الشمول المالي.

2.1 أهمية الدراسة: بعد الانتشار الواسع للتكنولوجيا في جميع القطاعات على غرار القطاع المالي وما صاحبها من تطور في تطبيقات الهاتف النقال والأنترنت، تأتي هذه الدراسة لتوضيح مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير درجة الشمول المالي اعتمادا على أدواتها المالية المبتكرة والتي تعتمد أساسا على التكنولوجيا.

3.1 منهج الدراسة: للتوصل إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف البيانات المتعلقة بمجال الدراسة وكذا المنهج التحليلي لتحليل بعض الاحصائيات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وكذا الشمول المالي.

2. الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية:

1.2 تعريف التكنولوجيا المالية:

تشير التكنولوجيا المالية إلى مجموعة واسعة من الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي التي تعمل على تحسين أو تغيير طريقة تقديم الخدمات المالية، وتشمل الابتكارات عادة التمويل الجماعي، التأمين، برامج إعداد الميزانية، البلوك تشين، المدفوعات والتحويلات الإلكترونية، المستشارين الآليين وتطبيقات التداول، مما يساعد على تقليل التكاليف والمخاطر، فضلا عن توسيع الخدمات لتشمل السكان الغير متعاملين مع البنوك. (Ajambo, 2021, p. 01)

عرفها مجلس الاستقرار المالي بأنها ابتكارات مالية باستعمال التكنولوجيا من خلال استحداث نماذج وعمليات ومنتجات جديدة تؤثر بشكل ملموس على القطاع المالي والمصرفي، وعلى تقديم مجموعة من الخدمات المالية. (Financial Stability Board, 2017)

تشير التكنولوجيا المالية إلى توجه جديد للشركات التي تريد تغيير الطريقة التي يدفع بها الناس، وارسال وتحويل أموالهم، الإقراض والاقتراض، وكذا الاستثمار، وتم اعتبارها من أهم الابتكارات في القطاع المالي الذي يتطور بسرعة، ويعود الفضل في ذلك إلى الاقتصاد التشاركي، التنظيم المناسب وتكنولوجيا المعلومات. (Riad, 2023, p. 510)

من خلال التعريف أعلاه يتضح أن التكنولوجيا المالية عبارة عن استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مختلف الخدمات المالية، وذلك من خلال برامج وتطبيقات تم ابتكارها والتي تساعد في وصول الخدمات المالية لأكبر شريحة ممكنة، كما أنها من أسرع الطرق وأقلها تكلفة وسهلة الاستعمال.

2.2 تطور التكنولوجيا المالية:

يمكن تلخيص تطور التكنولوجيا المالية عبر ثلاث حقب: (نيس، 2022، صفحة 229)

- الحقبة الأولى: 1967-1866 تطورت في هذه الحقبة الصناعة المالية بشكل تدريجي حيث توضع كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع الصراف الآلي .
- الحقبة الثانية: 2008-1967 في هذه الحقبة نمت خدمات القطاع المصرفي في البلدان المتقدمة بشكل مذهل حيث شهدت بداية ظهور المدفوعات الإلكترونية، الصراف الآلي، أنظمة المقاصة، توفير الخدمات المالية عبر الإنترنت وتوجت هذه الحقبة بالأزمة المالية سنة 2008 .
- الحقبة الثالثة: من 2008 إلى يومنا هذا: البداية الحقيقية للواقع العملي للتكنولوجيا المالية حيث برزت الشركات الناشئة وبدأت في تقديم خدمات مالية ومصرفية مباشرة للمؤسسات

والأشخاص.

3.2 مجالات التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم المجالات التي ساهمت التكنولوجيا المالية في تحسينها في الآتي: (طبايبيّة، 2023، صفحة 538)

- أنظمة الدفع: هي الأبسط مقارنة بالمنتجات والخدمات المالية الأخرى، فالشركات القادرة على تطوير أنظمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تجذب أكبر عدد ممكن من العملاء بسرعة وبأقل التكاليف، فالأنظمة المستحدثة في المؤسسات المالية من شأنها تسهيل الحياة على العملاء سواء أفراد أو مؤسسات، من خلال الابتكارات التكنولوجية من تطبيقات الهاتف النقال، بطاقات الائتمان... إلخ؛
- أنظمة إدارة الثروة: من بين أكثر نماذج الأنظمة لإدارة الثروة هو المستشارون الآليون، الذين يقدمون استشارات مالية بالاعتماد على خوارزميات، من خلالها يتم توفير الأدوات وتقديم النصائح للزبائن لإدارة حساباتهم، إضافة إلى اقتراح مزيج من الأصول للاستثمار بناء على خصائص وتفضيلات الاستثمار لدى الزبائن؛
- التمويل الجماعي: بالاعتماد على التكنولوجيا المالية يتم جمع أموال في شكل تبرعات أو استثمارات، بالاعتماد على منصات رقمية لجمع الأموال من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية، وله عدة أنواع هي: التمويل القائم على التبرعات، التمويل القائم على الأسهم والتمويل القائم على المكافأة؛
- الإقراض: حصل تطور كبير في العمليات والكيفيات التي حصل من خلالها الأفراد والمؤسسات على القروض، فبظهور منصات رقمية متخصصة في الإقراض سهل من عملية الاتصال بين المقرض والزبون، وهذا بشكل مباشر دون تدخل وسطاء ماليين في العملية؛
- سوق رأس المال: توسع نطاق التكنولوجيا المالية ليصل إلى سوق رؤوس الأموال مثل الاستثمارات، التجارة، العملات الأجنبية...، حيث أن هذه المنصات تتيح إمكانية اتصال التجار فيما بينهم، إصدار أوامر الشراء والبيع للسلع والأسهم، رصد المخاطر في الوقت الحقيقي؛
- خدمات التأمين: تعمل التكنولوجيا المالية على تمكين العلاقة بين شركة التأمين والمؤمن، مع إمكانية تحليل وتبادل المعلومات إضافة إلى عرض تشكيلة متنوعة للزبائن وتحليل المخاطر بناء على بيانات آنية وحقيقية.

الشكل 01: مجالات التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق

4.2 الأهداف الأساسية للتكنولوجيا المالية

للتكنولوجيا المالية أهداف تسعى لتحقيقها تتمثل في: (طلحي و زوادي، 2023، صفحة 34)

- **تكلفة أقل:** التكنولوجيا المالية تسعى إلى تخفيض التكلفة الحالية، وبالتالي السماح لأكثر عدد ممكن من المستخدمين بالوصول إلى الخدمات المالية، وبالأخص الأفراد والشركات المحرومين مصرفياً.
- **خصوصية أكثر:** إذ أن الخدمات والمنتجات الخاصة بالتكنولوجيا المالية تم تصميمها على حسب رغبات العملاء الشخصية فكل بنك له حاجات مختلفة عن حاجات البنوك الأخرى وبالتالي يمكن الوصول إلى ذلك من خلال العديد من القنوات.
- **السرعة:** التكنولوجيا المالية تعتمد أغلب منتجاتها على التكنولوجيا وهذا يجعلها أسرع في إتمام العمليات والإجراءات، أي تتم بوتيرة أسرع.
- **الانتشار:** ممكن لمنتجات وخدمات التكنولوجيا المالية أن تعبر الحدود، حيث يمكنها تقديم خدمات لعملاء ينتمون لبقع جغرافية مختلفة.
- **المقارنة:** تمكن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية العملاء المقارنة بين مختلف المؤسسات المالية والمصارف سواء من حيث الجودة أو السعر.

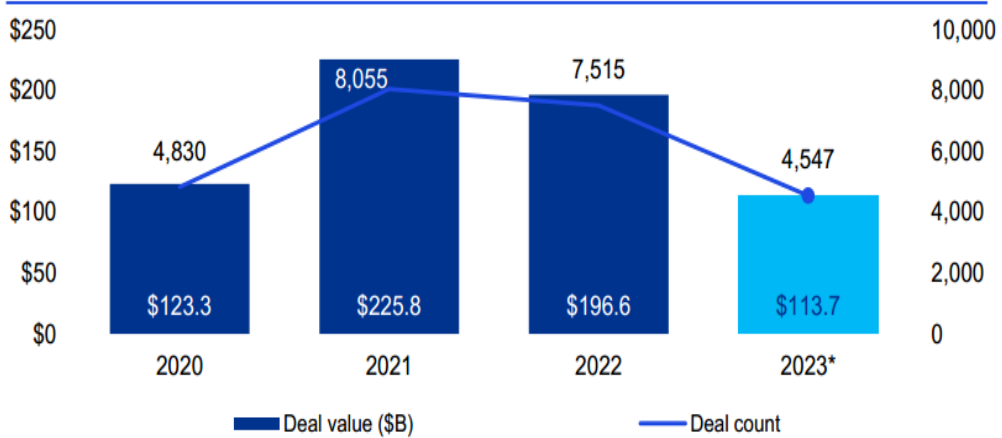
5.2 حجم استثمارات التكنولوجيا المالية

سجلت سنة 2023 انخفاضا في كل من عدد الصفقات وقيمة الاستثمارات مقارنة بسنة 2022،

حيث انخفض عدد الصفقات من 7515 صفقة إلى 4547 صفقة، وقدرت قيمة الصفقات بـ 113.7 مليار دولار سنة 2023 مقابل 196.6 مليار دولار سنة 2022، والشكل التالي يوضح حجم الاستثمارات خلال الفترة 2020-2023.

الشكل 02: حجم الاستثمار العالمي في نشاط التكنولوجيا المالية

Total global funding activity (VC, PE and M&A) in fintech 2020–2023*



المصدر: (KPMG، 2024)

نلاحظ أن سنة 2021 سجلت أعلى قيمة لحجم الاستثمار العالمي لنشاط التكنولوجيا المالية وكذا أعلى عدد صفقات مقارنة بباقي السنوات، وتأتي بعدها سنة 2022 من حيث قيمة الاستثمارات بقيمة 196.6 مليار دولار، وكذا في عدد الصفقات بـ 7515 صفقة، لتليها كل من سنة 2020 ثم 2023 على التوالي.

ويمكن تلخيص تلك الأرقام في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: عدد الصفقات المستثمرة في التكنولوجيا المالية وقيمتها (المبالغ بالليار دولار)

السنوات	2020	2021	2022	2023
عدد الصفقات	4830	8055	7515	4547
قيمة الصفقات	123.3	225.8	196.6	113.7

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق

3. الشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه

1.3 تعريف الشمول المالي

يعرف بنك الجزائر الشمول المالي على أنه استخدام جميع الخدمات المالية من قبل مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك المؤسسات المالية والأفراد، وكذا المهتمشين ماليا، ويتم هذا عبر حسابات

جارية وحسابات للتوفير وأيضا خدمات للدفع والتحويل والتأمين. (Kamali، Godih، و Lazreg، 2023، صفحة 718)

تم تعريف الشمول المالي من قبل لجنة الشمول المالي بأنه: "عملية من خلالها يتم ضمان الوصول إلى مختلف الخدمات المالية والائتمانية المناسبة وذلك في الوقت المناسب عند الحاجة إليها من قبل الأشخاص أو الفئات ذات الدخل الضعيفة والمنخفضة وهذا بتكلفة معقولة من طرف المؤسسات المالية السائدة. (Dakhane, 2024, p. 101)

يعني الشمول المالي من وجهة نظر البنك العالمي على: أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على مختلف المنتجات المالية المفيدة وبأسعار معقولة تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من المعاملات المالية، كعمليات الدفع، عمليات الادخار والتأمين، والتي تقدم بطرق مسؤولة ومستدامة. (قادري و فيلاي، 2022، صفحة 346)

2.3 أهمية الشمول المالي

الشمول المالي هو أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يجعله عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية المتوقعة من خلال تمكين الأفراد والجهات الفاعلة في مجال الأعمال ومنحهم القدرة على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة، والتي تلبي احتياجاتهم من المعاملات المالية كالمدفوعات، الادخار، التأمين والائتمان المقدمة بشكل مسؤول ومستدام، بالإضافة إلى ذلك فإن إحدى السمات الأساسية للشمول المالي هي إمكانية ومرونة الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال مساعدة الناس على الاستثمار في مستقبلهم وتنظيم استهلاكهم وإدارة مخاطرهم المالية. (Dakhane, 2024, pp. 101-102)

إن تعزيز درجة الشمول المالي لها أهمية بالغة سواء بالنسبة للاقتصاد ككل أو للمؤسسات المالية والمصرفية بشكل خاص، ويمكن ذكر بعض النقاط الدالة على أهمية الشمول المالي كما يلي: (الأحسن، بيشاري، و الأحسن، 2022، الصفحات 26-27)

- **المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:** فالشمول المالي يعد عاملا رئيسيا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، لذا قامت أكثر من 30 دولة بإطلاق استراتيجية وطنية قصد زيادة سرعة الإصلاحات وتأثيرها على البلد لتطوير قدرات فئات محدودي الدخل على الإنتاج وتحسين دخولها ودمج الاقتصاد الغير رسمي، وهذا ما ينصب في صالح تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

- **تعزيز فعالية الوساطة المالية:** تتجلى هذه الأهمية من خلال تجميع مدخلات الأفراد المستبعدين من التعامل مع النظام الرسمي، الأمر الذي يعمل على زيادة المدخلات وتحسين

أداء البنوك، فتوفير البنية التحتية والتنظيمية والتشريعية اللازمة وتوسع الشمول المالي بشكل يهدف إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام وتحسين تنوع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية والعمل على تقليل المخاطرة؛

- تحسين قدرة الأفراد على المساهمة والاندماج في بناء مجتمعاتهم: بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية تشجعهم على الإقبال على الاستثمار والمخاطرة وإدارتها، وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على مستويات النمو مع تقليص الصدمات المالية، ويتحقق هذا من خلال إدخال التكنولوجيا المبتكرة قصد خلق فرص فعالة لتحقيق تكاليف المعاملات وإصلاح البنى التحتية وسهولة وصول الأفراد لمختلف القطاعات والعمل على تحسين مستويات دخل الأفراد؛

- تعزيز الجهود المبذولة في التنمية الاقتصادية: حيث توجد علاقة طردية ما بين مستوى الشمول المالي وبين مستوى النمو الاقتصادي، فيسمح الوصول السهل إلى الخدمات المالية وخاصة الفئات الفقيرة إلى توفير المال بأمان ويساعد في منع تركيز القوة الاقتصادية مع عدد قليل من الأفراد، وبالتالي التخفيف من المخاطر التي قد يواجهها الفقراء نتيجة للصدمات الاقتصادية

3.3 أبعاد الشمول المالي

إن من أهم مساعي القطاع المالي والمصرفي، استقطاب كافة شرائح المجتمع محاولة اشتغالهم بالخدمات المالية والمصرفية، إذ تتأسس هذه المساعي وفق مؤشرات قياس، والتي تعتمد على جملة البيانات ودقتها، والتي ساهمت التطورات التكنولوجية فيها بشكل كبير، وتتلخص مؤشرات الشمول المالي انقساما وفق أبعاده كالآتي: (عويمر و بوقلي، 2023، صفحة 310)

1.3.3 الوصول إلى الخدمات المالية: والتي يتم قياسه من خلال المؤشرات التالية: (الفتلاوي، 2019، صفحة 33)

- عدد نقاط الوصول للخدمات المالية ل 10.000 بالغ محليا؛
- عدد أجهزة الصراف الآلية لكل 1000 كيلومتر مربع؛
- حسابات النقود الالكترونية؛
- إمكانية الربط بين نقط تقديم الخدمات؛
- نسبة إجمالي السكان المشتركين في نقطة وصول واحدة على الأقل.

2.3.3 استخدام الخدمات المالية: حيث يتم قياس هذا البعد من خلال المؤشرات التالية: (قاسي و مزيان ، 2022 ، صفحة 601)

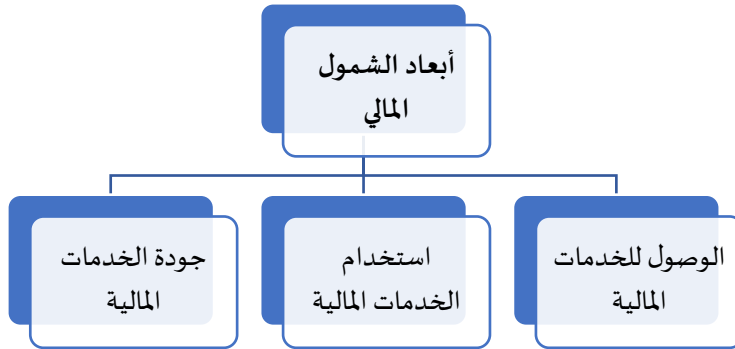
- نسبة البالغين المالكين لنوع واحد على الأقل من حساب الودائع؛
- نسبة البالغين الذين يملكون نوعا واحدا على الأقل من حساب الائتمان؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي واحد خلال السنة؛
- تعداد معاملات التجزئة عبر التقنية للفرد؛
- نسبة البالغين الذين يستعملون حساب بنكي بشكل دائم؛
- نسبة البالغين المستقبليين لتحويلات مالية سواء دولية أو محلية؛
- نسبة المؤسسات المتوسطة والصغيرة المالكة لحساب مالي رسمي؛
- نسبة المؤسسات المتوسطة والصغيرة المالكة لقروض حالية.

3.3.3 جودة الخدمات المالية: يتم قياسها بناء على المؤشرات التالية: (بولبوطة و خلافة ، 2023 ، صفحة 18)

- قدرة تحمل التكاليف: التعرف على التكلفة المتوسطة الشهرية اللازمة للحصول على حساب قاعدي اعتمادا على الحد الأدنى للأجور، التكاليف المتوسطة السنوية اللازمة للاحتفاظ بالحساب الجاري، متوسط أعباء التحويلات الائتمانية، وأيضا نسبة العملاء المقربين بارتفاع الرسوم للمعاملات المالية؛
- الشفافية: عبارة عن نسبة المتعاملين المصرحين بأنهم تحصلوا على معلومات دقيقة وكافية عن الخدمات المالية المقدمة عند بدء عقد قرضهم المالي، وكذا وجود نموذج يحتوي على أوصاف للخدمات المالية؛
- حماية المستهلك: تظهر من خلال وجود آليات لتقديم الشكاوى والتعامل بين كل من العملاء والمؤسسات المالية، وأيضا وجود محاكم مختصة في المعاملات المالية عند حدوث مشاكل، نسبة العملاء المتحصلين على تغطية لودائعهم؛
- الراحة والسهولة: تتمثل في متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في مؤسسة مالية قصد الحصول على خدمة؛
- التثقيف المالي: يمثل نسبة العملاء المثقفين أي ملمين بالمصطلحات المالية الأساسية، كمعدلات الفائدة والتضخم؛

- المديونية: هي نسبة المدينين الذين تأخروا أكثر من شهر عن موعد الاستحقاق، طرق الحل للأزمات التالية للعملاء من خلال الاستدانة، العائلة والأصدقاء وأيضا بيع الأصول وغيرها؛
- العوائق الائتمانية: تتمثل في المقاطعات الإدارية الحضرية والتي تملك على الأقل ثلاث فروع للمؤسسات المالية الرسمية، نسبة المؤسسات المتوسطة والصغيرة المشترط عليها ضمان من أجل الحصول على قرض، نقص في معلومات أسواق الائتمان.

الشكل 03: أبعاد الشمول المالي



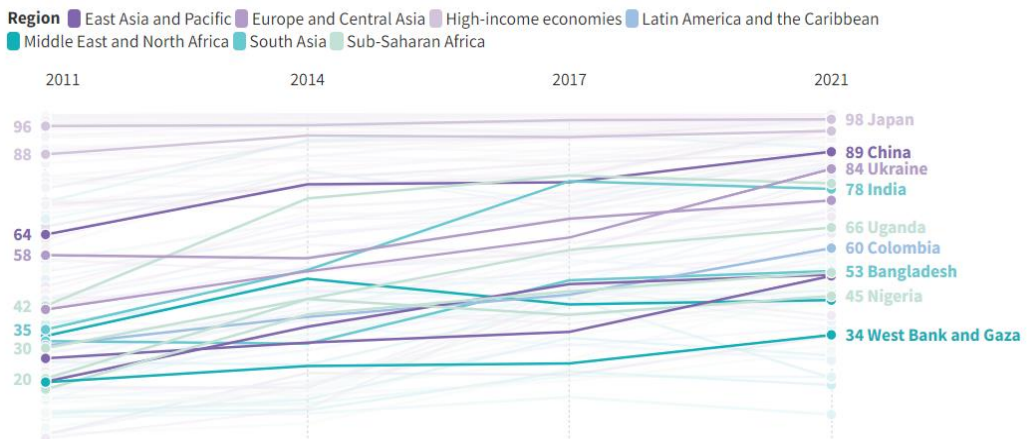
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

4.3 مؤشرات الشمول المالي

1.4.3 نسبة ملكية حسابات مصرفية على مستوى العالم

يعد امتلاك حساب مصرفي واحد على الأقل خطوة هامة في تقديم الخدمات المالية، نظرا لاستعماله الواسع في المعاملات المالية والمدفوعات، مما يساهم في توسيع الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية واستحداث خدمات أخرى كالتأمين والائتمان؛

الشكل رقم 04: نسبة ملكية الحسابات المصرفية على مستوى العالم (2011-2021)



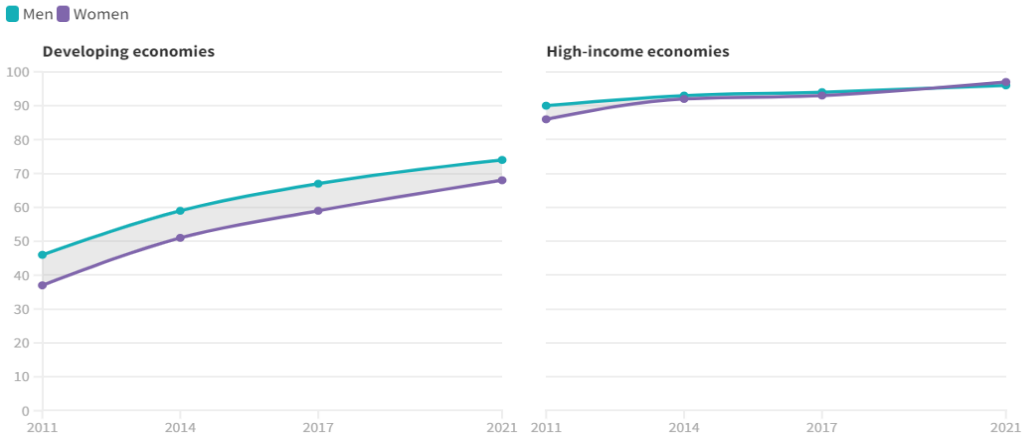
المصدر: (World Bank Group, 2024)

يظهر من خلال الشكل أعلاه ملكية الحسابات المالية للبالغين بحيث ارتفعت نسبة ملكية الحسابات من 51% سنة 2011 إلى 76% سنة 2021، تتربع دولتي الدنمارك والمملكة المتحدة على عرش الدول في نسبة ملكية الحسابات للبالغين بنسبة 100%، ونلاحظ أن اليابان تعد ضمن الدول الأكثر شمولاً بنسبة 96% سنة 2011، لترتفع سنة 2021 إلى 98%، وكذلك الصين بنسبة 64% سنة 2011 والتي تعد منخفضة نوعاً ما إلا أنها ارتفعت بشكل كبير لتصبح 98% سنة 2021.

2.4.3 الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية

تراجعت الفجوة طويلة المدى عام 2021 بين الجنسين في الدول النامية من 9% إلى 6%. وتوضح البيانات سنة 2021 في البلدان النامية أن نسبة 74% تمثل الرجال البالغين الذين يملكون حساباً مصرفياً واحداً على الأقل ونسبة 68% تمثل النساء البالغات التي لديهن حساباً مصرفياً واحداً على الأقل، بينما نجد أن النسبة عالمياً مختلفة بعض الشيء، حيث نسبة 78% تمثل الرجال البالغين أصحاب الحسابات المصرفية ونسبة 74% تمثل النساء التي لهن حسابات مصرفية، وبالتالي نرى أن الفجوة بينهما تساوي 4%.

الشكل رقم 05: الفجوة بين الجنسين للبالغين في نسبة امتلاكهم لحساب مصرفي (2011-2021)



المصدر: (World Bank Group, 2024)

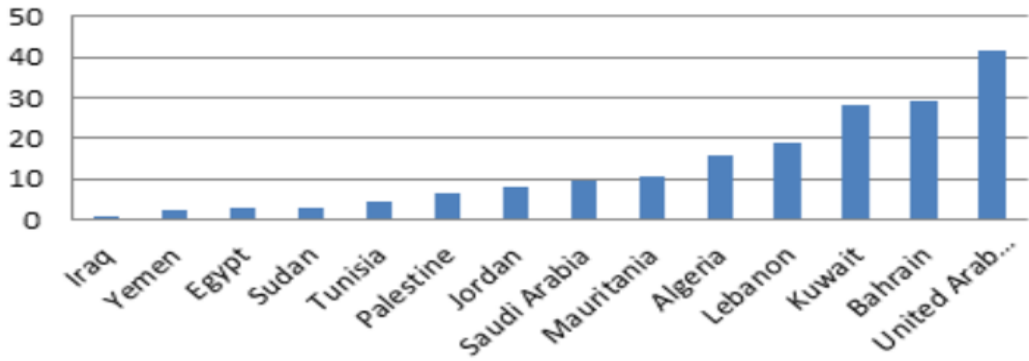
3 مساهمة التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي في الوطن العربي

1.3 نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية

رغم تأخر الوطن العربي في استخدام التكنولوجيا المالية خاصة في المجال المصرفي، إلا أنه بدأت تبرز بعض المؤشرات الإيجابية خاصة في المشرق العربي وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نلاحظ أنها تصدر الدول العربية في نسبة البالغين الذين يملكون حساباً مالياً واحداً على الأقل

في مؤسسات مالية رسمية، تليها كل من دولتي البحرين والكويت على التوالي بنسب متقاربة، لتأتي العراق في آخر الترتيب.

الشكل رقم 06: نسبة البالغين في الدول العربية الذين يملكون حسابا ماليا في مؤسسات مالية رسمية

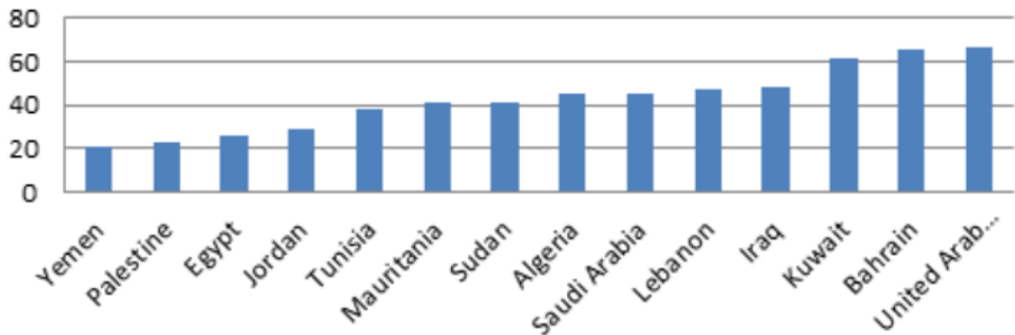


المصدر: (2024 ، World Bank Group)

2.3 نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية

تمثل هذه النسبة عدد الأشخاص البالغين الذين قاموا بادخار أموالهم في مصارف ومؤسسات مالية رسمية، حيث نلاحظ من خلال الشكل في الأسفل أن دولتي الإمارات العربية المتحدة والبحرين في صدارة الترتيب وتليهم دولة الكويت مما يبين أن دول الخليج لديها نسبة ادخار في المؤسسات المالية الرسمية أكبر مما هو موجود في دول شمال افريقيا والدول العربية الأخرى، فيما نجد دولة اليمن في آخر الترتيب من حيث نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية، ويظهر أن الجزائر لديها نسبة متوسطة من بين الدول العربية تقارب 45% من نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية.

الشكل رقم 07: نسبة البالغين في الدول العربية الذين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية

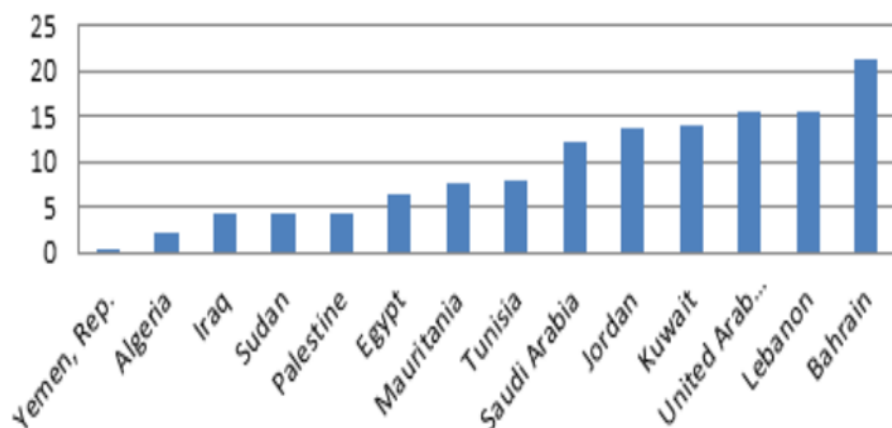


المصدر: (2024 ، World Bank Group)

3.4 نسبة البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية

تمثل هذه النسبة عدد البالغين في الدول العربية الذين اقترضوا أموالاً من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية، حيث نجد في مقدمة الدول العربية دولة البحرين تليها كل من دولتي لبنان والإمارات العربية المتحدة، فيما نجد دولة اليمن في آخر الترتيب من حيث نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، ونرى أن الجزائر في مؤخرة الترتيب بعد اليمن.

الشكل رقم 08: نسبة البالغين في الدول العربية المقترضين من مؤسسات مالية رسمية



المصدر: (World Bank Group، 2024)

4.4 ترتيب الدول العربية السابقة حسب نسبة الاستعمال لكل نوع من الحسابات

يوضح الجدول أسفله ترتيب الدول العربية من حيث نسبة البالغين المالكين حساب مالي مصرفي واحد على الأقل في المؤسسات المالية الرسمية، وكذا نسبة البالغين المدخرين أموالهم فيها، كما يبين أيضاً نسبة البالغين المقترضين كذلك من المؤسسات المالية الرسمية، حيث نلاحظ أن دولتي الإمارات العربية والبحرين تصدر الدول العربية، فيما تأتي دولتي اليمن والعراق في مؤخرة الترتيب.

الجدول رقم 02: ترتيب الدول العربية السابقة حسب نسبة الاستعمال لكل نوع من الحسابات المالية

الدولة	حساب مالي (% العمر +15)	حساب ادخار (% العمر +15)	حساب اقتراض (% العمر +15)
الإمارات العربية المتحدة	1	2	3
البحرين	2	1	1
الكويت	3	3	4
السعودية	4	5	6
الجزائر	5	6	13

2	4	6	لبنان
7	8	7	تونس
5	12	8	الأردن
10	10	9	فلسطين
8	7	10	موريتانيا
11	9	11	السودان
9	11	12	مصر
12	13	13	العراق
14	14	14	اليمن

المصدر: من إعداد الباحثين بناء الأشكال السابقة

4 خاتمة

تعمل معظم الدول على رقمنة الخدمات المالية المصرفية من خلال استعمال أجهزة تعتمد على التكنولوجيا في خدمات المدفوعات وخدمات التحويل وكذا الإقراض، ساهم هذا الاتجاه شركات التكنولوجيا المالية إلى استحداث ابتكارات وتطبيقات وتكنولوجيا من شأنها تطوير المنظومة المالية والمصرفية وتساهم في إيصال الخدمات المالية للشرائح التي كانت محرومة منها في النظام المالي القديم، وبالتالي الوصول إلى درجة مرتفعة من الشمول المالي، والدول العربية كباقي الدول سارت على هذا التحول في النظام واعتمدت على تطبيقات وابتكارات التكنولوجيا المالية في نظامها المالي والمصرفي، وعلى رأسها دولتي الإمارات العربية المتحدة والبحرين اللذان اعتمدا على التكنولوجيا المالية بشكل كبير من خلال احتوائهما على عدد كبير من شركات التكنولوجيا المالية التي ساهمت في زيادة درجة الشمول المالي.

نتائج الدراسة:

- ارتفاع عدد صفقات التكنولوجيا المالية بشكل كبير في الآونة الأخيرة يدل على أن الدول سائرة في تطوير ورقمنة المنظومة المالية والمصرفية؛
- ارتفاع نسبة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في جميع أرجاء العالم من 51% سنة 2011 إلى 76% سنة 2021؛
- ارتفاع نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية لدى البالغين في الدول النامية من 63% سنة 2011 إلى 71% سنة 2021؛
- ارتفاع نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية دليل على تسهيل عملية الوصول للخدمات المالية واستخدامها من طرف الأشخاص؛

- هناك تفاوت في درجة الشمول المالي في بعض الدول العربية حيث نرى أن دولتي الإمارات والبحرين في صدارة الترتيب بين الدول العربية وهذا راجع لاعتمادهما على تطبيقات وابتكارات التكنولوجيا المالية؛
- التكنولوجيا المالية ساهمت من خلال منتجاتها وابتكاراتها في الرفع من درجة الشمول المالي سواء في الدول العربية أو في العالم أجمع.
- تعتبر الجزائر من بين الدول المتقدمة في نسبة ملكية الحسابات المالية للبالغين لدى المؤسسات المصرفية الجزائرية، بحيث احتلت المرتبة الخامسة عربيا.
- تمتلك الجزائر طاقة ادخارية متوسطة، حيث تقارب نسبة الأشخاص البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المصرفية الجزائرية 45%، وهي نسبة متقدمة مقارنة بالدول العربية الأخرى.
- الجزائر لديها نسبة محتشمة في عدد البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مصرفية جزائرية، بحيث لا تتجاوز هذه النسبة 05%.

الاقتراحات:

- يجب اعتماد تطبيقات وابتكارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال فتح المجال لشركات التكنولوجيا المالية؛
- تسهيل إجراءات اعتماد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومنها الجزائر من خلال تبسيط الإجراءات القانونية وإصدار تشريع خاص ينظم عمل هاته الشركات؛
- الاعتماد على الأجهزة الالكترونية والتطبيقات التكنولوجية في المعاملات كالمدفوعات والتحويلات المالية بدل المعاملات الورقية من شأنه تقليل التكاليف وتسريع العمليات؛
- توعية الأفراد والمؤسسات بتطبيقات التكنولوجيا المالية التي يتم استعمالها في مختلف القطاعات، خاصة في الأوساط الجامعية والتربوية.
- ضرورة الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية في المؤسسات المصرفية الجزائرية، ومواءمتها مع متطلبات المجتمع الجزائري.
- ضرورة الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي في المؤسسات المصرفية الجزائرية للرفع من نسبة الاقتراض للأشخاص البالغين.

المراجع:

- Dakhane, H. (2024). Financial Inclusion in Algeria and Arab countries: A Comparative study. *Journal of Contemporary Busines and Economic studies*, 07(01), 101.
- djamel torqui Godih ,mohammed Kamali & mohammed Lazreg .(2023) .
L'inclusion financière : Enjeux et objectifs ،مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ،
(01)04.
- Eunice Ajambo .(2021) .*Fintech and Digital Finance for Financial Inclusion* .
United Nations Economist Network.
- Financial Stability Board 27) .June, 2017 .(FSB تم الاسترداد من Financial Stability
Implications from Fintech :supervisory and Regulatory Issues that Merit
Authorities Attention: <https://www.fsb.org/wp-content/uploads/R270617.pdf>
- KPMG .(2024 ,02) .*Pulse of Fintech H2'23* تم الاسترداد من Global Analysis of
Investment in Fintech:
<https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2024/02/pulse-of-fintech-h2-2023.pdf>
- Meriem Riad .(2023) .Contribution de la Fintech au développement du secteur
financier : Insurtech, une vision moderne d'un secteur algérien plutôt
traditionnel .*Revue Innovation*.(01)13 ،
- World Bank Group .(2024 ,09 26) .*The Global Findex Database 2021: Financial
Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19* تم .
<https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex>الاسترداد من
- Youcef RAKHROUR و Billel BENILLES .(2021) .L'inclusion financière : un
levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie .*Les
Cahiers du MECAS*.301 ،(01)17 ،
- بلال بوبلوطه ، و محمد بدر خلافة . (2023 ,06) .واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه .مجلة
نماء للاقتصاد والتجارة ،(01)07.
- رمزي طبايبية .(2023) .التكنولوجيا المالية كتوجه حديث لتحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية.الأفاق
للدراسات الاقتصادية ، 539-538.
- ريام فاضل شاكر الفتلاوي .(2019) .تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي .رسالة ماجستير
في العلوم المالية والمصرفية .العراق.
- زهير عبد الكريم جعفر قبس، و كاظم تركي عي سنية .(2016) .تأثير تقانة المعلومات .مجلة كلية بغداد
للعلوم الاقتصادية الجامعة (49)، 393.
- سعيدة نيس .(2022) .التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية. *البحوث الاقتصادية المتقدمة* ،
229.

- سيد أحمد عويمر، و زهرة بوقلي. (2023). التكنولوجيا المالية تعزيز للشمول المالي وتحفيز للتنمية الاقتصادية. *البشائر الاقتصادية*، 310.
- علاء الدين قادري، و طارق فيلاي. (2022). تطور التكنولوجيا المالية ومساهماتها في تعزيز درجة الشمول المالي. *بحوث الاقتصاد والمناجمنت*، 346.
- كوثر طلحي، و نهاد زوادي. (2023). دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الاسلامية. *دراسات في المالية الاسلامية والتنمية*، 34.
- مريم زرقاطة، و وهيبة ضامن. (2023). واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي. *بحوث الاقتصاد والمناجمنت*، 567.
- مفيدة الأحسن، كريمة بيشاري، و رفيق الأحسن. (2022، 12). واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات). *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 12 (02)، 26-27.
- مليكة بن علقمة. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. *الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 93.
- يسمينة قاسمي، و توفيق مزيان. (2022، 05 01). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 05 (01)، 601.